Issn:2676-1939
الإيداع القانوني: مارس 2019
Eissn: 2716-9057

Issn:2676-1939
Légal deposit: March 2019
Eissn: 2716-9057

Cognitive Center for Studies and Research
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مجلة مدارات تاريخية

Journal Of MADARAT TARIKHIA

المجلد: 03
العدد: 02
جوان 2021

Volume : 03
Issue : 02
june : 2021

مجلة مدارات تاريخية
مجلة دورية أكاديمية محكمة
تعنى بالبحوث والدراسات التاريخية

Journal Of Madarat Tarikhia
Reviewed Academic International
Periodical Magazine
For Historical And Researches Studies

مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مجلة مدارات تاريخية

دورية دولية محكمة ربع سنوية

تعنى بالبحوث والدراسات التاريخية

المجلد الثالث – العدد الثاني – جوان 2021

الرقم الدولي للمجلة ردمد: 1939-2676

الإيداع القانوني: مارس -2019

ترسل جميع المراسلات إلى رئيس هيئة تحرير مدارات تاريخية
العنوان الالكتروني:
madaratmagazine@gmail.com
حساب المجلة عبر البوابة الوطنية للمجلات العلمية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/654

التعريف وأهداف المجلة

التعريف بالمجلة

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الدراسات التاريخية، تصدر دوريًا عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين من مختلف جامعات الوطن وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين من مختلف الدول العربية والأجنبية (تونس- المغرب- موريطانيا- ليبيا- الامارات- فرنسا- العراق- فلسطين- مصر...) وتصدر المجلة بصفة ربع سنوية مرة كل أربعة أشهر، مع امكانية صدور أعداد خاصة ببعض القضايا والدراسات التي قد تطرح من طرف ادارة المجلة وهيأتها العلمية. اهتمامات المجلة وأهدافها: مجلة مدارات تاريخية عبارة عن مجلة متخصصة في الدراسات والأبحاث التاريخية الجادة، تستهدف نشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات الدراسات التاريخية، تعرض المجلة جميع مقالاتها للعموم عبر موقعها وكذا مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، مع إضافتها لفهارس أغلب محركات البحث الجامعية، بهدف المساهمة في إثراء موضوعات البحث العلمي

أهداف المجلة:

- الاهتمام بالدراسات التاريخية عموما وتاريخ الجزائر خصوصا الحافل بالأحداث والإنجازات الحضارية .
- -نشر المقالات ذات القيمة العلمية في شتى حقول المعرفة التي تتيحها المجلة.
- -السماح للباحثين من أساتذة وطلبة دكتوراليين من النشر وفتح آفاق الكتابة التاريخية وفق المناهج الجديدة
- -السعي للارتقاء بالأبحاث العلمية وبلوغ مصاف مؤشرات الجودة والتميز.

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د/جمال يحياوي/ جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر2/ الجزائر	أ.د/خير الدين شترة/ جامعة الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة
أ.د/رضوان شافو/ جامعة الوادي/ الجزائر	أ.د/عثمان البرهومي/ جامعة صفاقس/ تونس
أ.د/عدنان حسين عياش/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	أ.د/عمارة علاوة/ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/ قسنطينة/ الجزائر
أ.د/مولود عويمر/ جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر 2/ الجزائر	أ.د/ مهند عبد الرضا حمدان الكنزاوي/ جامعة ذي قار/ الناصرية/ العراق
أ.د/نبيلة بن يوسف/ جامعة مولود معمري/ تيزي وزو/ الجزائر	أ.د/يوسف ذياب عواد/ جامعة القدس المفتوحة/ نابلس/ فلسطين
أ.د/ فاطمة جان احمدي/ جامعة تربيت مدرس/ الجمهورية الإسلامية الايرانية	أ.د/ وليد العريض/ جامعة اليرموك/ الاردن
د/امبارك بوعصب/ المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين/ المغرب	د/إبراهيم النوري سالم السيليني/ جامعة غريان/ ليبيا
د/بشير غانية/ جامعة الوادي/ الجزائر	د/حبيب الله بريك/ المركز الجامعي تندوف/ الجزائر
د/خالد طحطح/ المغرب	د/خيرة سياب/ جامعة طاهري محمد/ بشار/ الجزائر
د/رشيد خضير/ جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي/ الجزائر	د/شريفة كلاع/ جامعة الجزائر 3/ الجزائر

د/عادل نجيم/ جامعة صفاقس/ تونس	د/عبد الرحمن بعثمان/ جامعة احمد دراية/أدرار/ الجزائر
د/عصام منصور صالح عبد المولى/ جامعة طبرق/ ليبيا	د/علال بن عمر/ جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي/ الجزائر
د/فتحي جمعة محمد عريبي/ جامعة غريان/ ليبيا	د/كمال بن صحراوي/ جامعة ابن خلدون/تيارت/ الجزائر
د/لخضر بن بوزيد/ جامعة محمد خيضر/ بسكرة/ الجزائر	د/لوبنى زبير/ جامعة القاضي عياض/ المغرب
د/ بشرى حسين الحمداني/ الجامعة العراقية/ العراق	د/محمد لمين باريك/ جامعة حائل/ السعودية
د/نصر الدين العربي/ جامعة المرقب/ ليبيا	د/نواف عبد العزيز ناصر الجحمه/ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب/ الكويت
د/هيوا عزيز سعيد علي/ جامعة السليمانية/ العراق	د/يحي بكلي/ جامعة طيبة / السعودية
د/جمال مسرحي/ جامعة باتنة 1/ الجزائر	د/عمار غرايسة/ جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي / الجزائر
د/محمد نفاد/ الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس/مكناس/ المغرب	د/ العيد غزالة/ جامعة تونس/ تونس
د/ غسان محمود وشاح/ الجامعة الإسلامية/ غزة/ فلسطين	د/ أحمد بن خيرة/ جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي/ الجزائر
أ/ لبصير سعاد/ المدرسة العليا للأساتذة/ قسنطينة/ الجزائر	د/ التجاني مياطة/ جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي/ الجزائر
د/أشرف صالح محمد/ جامعة ابن رشد/ هولندا	

هيئة تحرير مجلة مدارات تاريخية

المشرف العام مدير مركز: عبد الوهاب باشا

رئيس التحرير: عبد القادر عزام عوادي

د/ مولود قرين/ جامعة المدية	د/حورية ومان/ جامعة بسكرة
د/ مختارية مكناس/ جامعة معسكر	د/ عبد الحميد عومري/ المدرسة العليا للأساتذة/ الأغواط
د/ عبد الرحمن بن بوزيان/ جامعة سكيكدة	د/ جيلالي حورية/ المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية/وهران
د/ حليمة مولاي/ المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية/ وهران	أ/ سليم أوفة/ جامعة خميس مليانة
أ/ جيجيك زروق/ جامعة بجاية	أ/ محمد بن ساعو/ جامعة سطيف 2
د/ خير الدين سعيدي/ جامعة إسطنبول/ تركيا	

كلـــــمة العـــــــــدد

بسم الله الرحمن الرحيم

بالرغم من كل ما قد يوجه من انتقادات إلى المجلات العلمية الوطنية في الجزائر إلا أنه لا يمكن أن ننكر تلك الطفرة التي عرفتها من حيث الكم والنوع، فمنذ سنوات قليلة كان عدد المجلات العلمية قليلا جدا، ولا يتناسب مطلقا مع العدد الهائل للباحثين الراغبين في النشر.

ظهرت مجلة مدارات تاريخية كمحاولة جادة لجمع شمل الباحثين في التاريخ والتراث لتقديم أعمالهم، وهي تسير بخطى حثيثة لتحقيق أهدافها التي سطّرتها منذ ظهورها والقائمة على تثمين الأعمال الجادة ونشرها دون محاباة.

إن مجلة مدارات تاريخية التي يديرها ويشرف عليها طاقم شاب وحيوي تبعث الأمل في نفوس الباحثين الجادين، وتبعث في البحث العلمي ببلادنا روحا ونفسا جديدا ملؤها التنافس العلمي والصبر على مصاعب البحث ومعوقاته.

لا زالت هذه المجلة الفتية تشق خطاها نحو التصنيف والعالمية، و أنا متيقن أنها لو سارت بنفس النهج فسيُكلّل ذلك بتتويجها بالتصنيف والعالمية قريبا بحول الله تعالى.

ويعلم الجميع ما يعانيه البحث التاريخي في بلادنا، وأن النشر لم يعد في الغالب إلا لتسويات إدارية، ولكننا نأمل أن يتغير هذا الواقع قريبا مع وجود النيات الصادقة للدفع بعجلة البحث العلمي التاريخي، وتعريف العالم بأقلام جزائرية جادة ونشيطة همها الوحيد نشر أبحاث جديدة وجادة تقدم صورة مشرقة عن الجامعة الجزائرية.

وفي هذا العدد تنشر مجلة مدارات تاريخية مجموعة جديدة من المقالات لباحثين من مختلف مناطق الجزائر بل حتى من عدد من البلدان العربية، لتثبت مرة أخرى أنها مجلة مفتوحة أمام الجميع دون تمييز وتخطو بهدوء لتصنع لنفسها اسما محترما

وسط مئات المجلات العلمية.

ففي هذا العدد يعيد باحث من تونس معالجة حركة سعادة الرياحي، ويدرس باحثان دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة، ويعالج باحث من المغرب موضوع الماء وتدبير ندرته، ويوضح باحث اخر مساهمة نادي النجاح في بلعباس،وتسلط باحثة من تونس الضوء على الثقافة والممارسة الثقافية، ويحاول باحث اخر توضيح اثر الحرب العالمية الثانية على المغرب الاقصى،، وتعود باحثة لمساهمة الاوقاف في تمويل التعليم بالجزائر العثمانية، ويكشف باحثان من جديد عن اهمية الارشيف في تاريخ المغرب المعاصر، ويوضح باحث علاقة الامير ارسلان بشمال المغرب، كما تقدم باحثة مفهوما للتحديث عند النخبة الفكرية العربية، ويقوم باحثان بكشف النشاط الاصلاحي لجمعية العلماء في منطقة بريكة، واخيرا اختار باحث الخوض في تاريخ مصر القديمة لمحاولة توضيح وسائل النقل في تلك المرحلة التاريخية.

تحتاج جامعاتنا الى تظافر جهود المخلصين لتقف على رجليها وتخرج من وضعها البائس بفضل البحث العلمي واعادة الاعتبار للجدية والتميز وهو ما نأمله دائما لهذه المجلة الفتية.

وفي الاخير نرجو لهذه المجلة لفتية الجادة الاستمرار في العطاء العلمي، ونامل ان نجدها يوما تحتل مكانتها ضمن المجلات الرائدة في العالم العربي.

أ.د/ فارس كعوان

جامعة محمد لمين دباغين/ سطيف

الفهـــرس

كلمة العدد	07
وسائل النقل في مصر القديمة "رؤية في السفينة خلال مرحلة الدولة الحديثة " أ/بلعباس محفوظي/ جامعة الأغواط	10
مفهوم التحديث عند النخبة الفكرية العربية خلال القرن 19م قراءة في النموذجين المصري والتونسي أ/ فاطمة الزهراء رحماني/ جامعة الجزائر2 - ابو القاسم سعد الله.	32
مساهمة المؤسسات الثقافية في نشر الوعي الوطني لدى الجزائريين نادي النجاح بمدينة سيدي بلعباس أنموذجا (1934-1954) د./عبد الحق كركب/ جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر	62
مساهمة الأوقاف في تمويل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني د/ صبرينة بولنوار/ جامعة البليدة 2	91
فرنسا ومشروع "الصحراء" مابين1920و1957: رسم الحدود والأثر د/ يسمينة سعودي/ جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله.	123
علاقة الأمير شكيب أرسلان بالمنطقة الخليفية في شمال المغرب الأقصى د/محمد مكي/ المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة- الجزائر	139

ذاكرة تدبير ندرة الماء وترشيده ببلاد المغرب الاقصى بين العرف والضوابط الشرعية. د/ ادريس بلعابد/ المركز الجهوري لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق- المغرب	163
دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة. د/ أحمد عصماني- جامعة البليدة 2 ط.د/ الحبيب سالم- جامعة البليدة 2	185
حركة سعادة الرّياحي صاحب طائفة "السنية" بنواحي بسكرة 702-739هـ/1303-1339م : دراسة في علاقة الديني بالمجتمع والسلطة خلال العصر الوسيط. د/ علي الهطاي- جامعة تونس	209
النشاط الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة بريكة مابين 1931-1954. د/ أسامة الطيب جعيل- جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله ط.د/ أسماء جعيل – المركز الجامعي بريكة.	234
المغرب الأقصى والحرب العالمية الثانية مظاهر التأثير والتأثر 1939-1945م. د/ رشيد قسيبة- جامعة الوادي	252
الثقافة و الممارسة الثقافية :نحو بناء مقاربة مفاهيمية. د/ حيفا صلاح الدين شابي- جامعة تونس	273
أهمية الأرشيف الفرنسي في كتابة تاريخ المغرب المعاصر. د/ محمد الوردي- جامعة سيدي محمد بن عبد الله – المغرب د/ حورية ومان- جامعة محمد خيضر- بسكرة	288

فرنسا ومشروع "الصحراء" مابين1920و1957: رسم الحدود والأثر

France and the "Sahara Project" between 1920 and 1957: delineating borders and impact

دة/ يسمينة سعودي[10]،

[1]قسم التاريخ كلية العلوم الانسانية جامعة الجزائر2 ابو القاسم سعد الله ،

saoudiyasmina248@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/15 **تاريخ القبول:**14 /2021/06 **تاريخ النشر: 2021/06/30**

ملخص:

برزت أهمية الصحراء في الأجندة الاستعمارية الفرنسية، بعدا كتشاف الثروات الباطنية، وفي هذا الإطار جاءت المشاريع الفرنسية، من أجل إنشاء أطر التثمين الصحراء الفرنسية اقتصاديا، بإجراء إصلاح عميق من أجل إعادة تقسيم وتنظيم الصحراء ببروز مصطلح الفصل أي فصل الجنوب الجزائري عن شمالها، من أجل تنمية «الصحراءالفرنسية»، من خلال استغلال ثرواتها في إطار وحدة إدارية سياسية، فطرحت مسألة تنظيم الحدود مشكلة في غاية الصعوبة والتعقيد، لتبني فكرة المسار الاقتصادي والاثني للأهالي كمعيار للتقسيم الإداري لأراضي الصحراء.

الكلمات الدالة: الصحراء .، الجزائر.، الحدود.، التقسيم.، الفصل.،التنظيم .، السياسة.، فرنسا.

Abstract:

The importance of the Sahara emerged in the French colonial agenda, after the discovery of the underground riches, and in this context the French projects came to establish frameworks for the economic valuation of the French Sahara, by undertaking a deep

المؤلف المرسل: دة/ يسمينة سعوديالبريد الإلكتروني: saoudiyasmina248@gmail.com

reform in order to re-divide andorganize the Sahara with the emergence of the term
Separation, which means separating the Algerian south from its north, from in order to develop the"French Sahara", by exploiting its wealth within the framework of administrative and political unit, the issue of border regulation posed an extremely difficult and complex problem, to enact the idea of the economic and ethnic path for the people as a criterion for the administrative division of the desert lands.
Keywords: Sahara; Algeria; Borders; division; Separation; regulation; politics; France.

1. مقدمة:

تغيرت النظرة الفرنسية الاستعمارية للفضاء الصحراوي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي فرضتها تغيير في العلاقات الدولية، سواء بين فرنسا والقوى الكبرى الجديدة،أو بين فرنسا وعلاقاتها بمستعمراتها.

إن أهمية الصحراء الجزائرية ستطفو الى السطح بعد اكتشاف الثروات الباطنية في الخمسينات من القرن العشرين،ولهذا جاءت المشاريع الفرنسية، من أجل إنشاء أطراللاستثمار الاقتصاديبالصحراء، لذلك كان يجب إجراء إصلاح عميق من أجل إعادة تقسيم وتنظيمها ببروز مصطلح الفصلla sécessionوهو فصل الجنوب الجزائري عن شمالها، وقد طرح كفكرة ومشروع منذ سنة 1951، وطبق كسياسة عملية منذ بداية سنة 1957،فكيف كان هذا التنظيم الإداريالعسكريللصحراء والتي أُريد أن تكون فرنسية؟ وكيف تم تثبيتهعلى المستوى الداخلي؟وما هي المشاكل المترتبة عن ذلك التقسيم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وجب علينا القيام بقراءة متأنية، لمعرفة رؤية الفرنسيين المقدمة لمشروع الصحراء، وبالمقابل نقف عند الباحثين الجزائريين الذين يرون في مشروع فرنسا

الا طمع في خيرات بلادنا، وهذا ما يمنحنا فرصة الاحاطة بالموضوع من كل زواياه معتمدا على المنهج التاريخي التحليلي.

2.التنظيم الإداري الفرنسي للصحراء:

بدأ اهتمام فرنسا بصحراء الجزائر بعد وضع مخطط لتنظيمها صاغه القس شارل دو فوكو[1](Charles de Foucauld) سنة 1912 قصد حماية المجال الإقليمي الفرنسي من الاعتداءات الخارجية على الحدود الشرقية والغربية بإنشاء فرق عسكرية متنقلة ومستقلة عرفت باسم المهاري، وفي نفس الوقت لإخضاع وفرض السيطرة على العنصر الطرقي في الصحراء عن طريق تقسيم وتجزئة إدارية عسكرية للإقليم.

إن سعي سلطة الاحتلال من أجلتنمية «الصحراء»، من خلال استغلال ثرواتها الباطنية في إطار وحدة إدارية سياسية، طرحت مسألة قانونية تنظيمية معقدة،تعود إلى بداية القرن العشرين، وبرزت جلّيا منذبداية الخمسينات عندما قررت الانتقال السريع إلى استغلال قواعد التنمية المكتشفة في الصحراء (النفط، والغاز، والمعادن)،

في ظرف نصف قرن تقريبا تم إكتشاف واحتلال بعض الأجزاء من الصحراء الإفريقية الوسطمن طرف الفرنسيين، الذي انطلق من ثلاثة قواعدعسكرية، فكانت بداية احتلال الصحراء الافريقيةمن الجزائر لما احتلت جنوبها بين 1858 و1902، ثم السينغال وعن طريقها تم احتلال موريتانيا، والسودان والنيجر وتمبوكتو بين 1858 إلى غاية 1934، الأمر الذي فسّر أن تكونعاصمتها سان لويس، وثالثا كانت من أراضي التشاد ما بين 1909 و1913 وحددت عاصمتها دكار[2].

عملت سلطة الاحتلال انطلاقا من تلك الثلاثة، على تثبيت نفوذها في هذه المناطق بتطبيق منظومة قانونية تنظيمية لأراضي الصحراء، فكيف كان هذا التنظيم؟

يجب التذكير بأن صدور قانون أراضي الجنوب بتاريخ 24 ديسمبر 1902لم يكن القصد منه فصل هذا الإقليم عن شمال الجزائر أو إنشاء كيان مستقل عنه، بل كان بهدف

تقليص نفقات توسع الاحتلال في هذه الأراضي، لذلك تم تدعيمها بميزانية مستقلة[3]، وعليه قسمت أراضي الجنوب إلى أربعة أقاليم بموجب القانون الصادر بتاريخ 1904/08/04 الذي لم يتم تطبيقه إلا في 1920/08/05، وهي عين الصفراء التي شملت الهضاب العليا الغربية، واحة الساورة وعين الصفراء وواحة التوات، وعاصمتها كولومب بشار، أما غرداية فقد شملت وادي ميزاب، وكانت عاصمتها الاغواط، توغرت كدائرة شملت وادي سوف، ووادي أغرغر، ووادي ريغ، وكانت عاصمتها توغرت، وأخيرا الواحات فقد تم مد ترابها إلى السودان الغربي (مالي والنيجر اليوم)، ومنطقة الهقار وتانزروفت، وجعلت ورقلة عاصمة لها[4].

عرفت أقاليم الجنوب في ظل هذا القانون صنفين من الإدارة، ففي الصنف الأول تمت تجزئة الإقليم إلى دوائر، وملاحق ومراكز، بينما في الصنف الثاني، فتم تقسيمه إلى بلديات مختلطة وأهلية، حيث يوحي الصنفان بوجود إدارتين مختلفتين عن بعضهما، واحدة مدنية والأخرى عسكرية، إلا أن الادارتين تشكل إدارة واحدة عسكرية، تخضع في تسييرها إلى نظام الشؤون الأهلية، والضابط يجمع بين قيادة الدائرة، أو الملحق، أو المركز، إلى جانب رئاسته للبلدية المختلطة أو الأهلية[5]، وقد تباينت هيكلة هذين التقسيمين المتداخلين مع مرور الوقت حيث ارتبطا باعتبارين، المصالح الاستراتيجية للمناطق بالنسبة للسلطات العسكرية من ناحية، وتطوير المستوطنات الأوربية المرتبطة بالموارد الإقليمية المتعلقة بالفلاحة والموارد الباطنية المختلفة في المنطقةمن ناحية أخرى[6].

إن أهم ما ميّز هذا القانون كونه سطر الحدود الشمالية لأراضي الجنوب التي لم تكن دقيقة ولم يراع فيها الحدود الجغرافية الطبيعية للصحراء بحيث أدرجت أراضي شاسعة من الهضاب العليا باعتبارها تزخر بموارد مالية في ظل افتقار أراضي الجنوب، وذلك قصد ضمان تمويل الميزانية الخاصة بهذه الأخيرة [7]، ومن جهة أخرى فقد خضع كل إقليم إلى تقسيم أخر يتضمن بلديات مختلطة وأخرى أهلية[8].

ظلت منطقة الجنوب تابعة مباشرة للحكومة العامة بالجزائر[9]، تسهر الفرق العسكرية الصحراوية المهاري على ضمان أمنها، وفي نفس الوقت كانت ملحقة بوزارة الداخلية بالجزائر

عن طريق مديرية شؤون الجزائر[10]، ورغم ذلك استمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور الإصلاحات السياسية بموجب دستور 20 سبتمبر 1947[11]

1.2 . الاثنية في تجزئة أراضي الجنوب:

تضمن التنظيم الاستثنائي المميّز لأراضي الجنوب بعدا اثنيا كانت له أهداف وأبعاد خفية كشفت عن النظرة الاستعمارية للفضاء الصحراوي، ولتوضيح هذه المسألة فإن مختلف الاثنيات التي شكلت المجموعة السكانية في الصحراء الفرنسية، هي مجموعة السكان ذات البشرة السمراء منهم المستقرون وفيهم الرحل، ومجموعة البربر ذات البشرة البيضاء[12] وهم الطوارق الرحل المنحدرين من قبائل زناتة وصنهاجة الذين يشكلون المجموعة الارستقراطية، ومجموعة العرب منهم الرحل ومنهم المستقرون ويتشكلون من العشابةوالشعانبة، ومجموعة المور[13]. فاستثمرت السلطة الفرنسية ذلك باستغلال خصوصيات سكان الصحراء من أجل إثارة التفرقة والنزاعات فيمابينهم بخلق معارضة شاملة بين العرب والبربر، وبين الرحالة والمستقرين، وبين ذوي البشرة البيضاء وذوي البشرة السمراء، وبين الطوارق والعرب، وبين الشرق والغرب، بهدف تحطيم السلطة السياسية للأرستقراطية الترقية عن طريق قطع العلاقة بين طبقة النبلاء الحاكمة والرعية، للتخلص من وظيفة السيّد في القبيلة الترقية، وعزل الرعية الترقية بالهقار سياسيا، لتسهيل السيطرة عليها وإدماجها في المنطق الاستعماري من جهة، وثقافيا لتسهيل إدماجهم وفرنستهم عن طريق منع تعليمهم للغة العربية والفرنسية، وخلق كيان سياسي إداري خاص بالطوارق يلائم الفضاء الصحراوي الموحد والمتجانس من الناحية البيئية والجغرافية لاستغلاله في تنفيذ المخططات الاستعمارية المستقبلية[14].

تجدر الإشارة أن هـذا المخطط قد صاغه القس شارل دو فوكو Charles de FOUCAULD، وقام بتجسيده رفقة زميله القائد لابيرين[15]LAPPERINEسنة 1912، ولنجاعته استمر العمل به وامتد إلى الفضاء الصحراوي–الساحلي ذي الأغلبية الطرقية الذي يعتبر المحور الدائري لإفريقية، وسيتم استغلاله في ظروف أخرى من طرف المناصرين لمشروع فرنسا الصحراوي الذين لم يتمكن من تحقيقه، لكنهم اهتدوا إلى صيغة

أخرى مكّنتهم من تحويله إلى مشروع اتفاق الذي سيجسد المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[16].

أما البعد الثاني في المخطط فيتعلق بتوقيع سلطة الاحتلال على جملة من الاتفاقيات الدولية من أجل حماية وتأمين مناطق نفوذها من أي اختراق خاصة من طرف السنوسية من الشرق، ومن الجارة المغرب في الغرب، ومن طرف الدول الاستعمارية المنافسة والمحيطة بالمنطقة[17].

2.2 الصحراء في القانون الأساسي للجزائر 1947:

صدر هذا القانون بتاريخ 20 سبتمبر 1947لإلغاء قانون أراضي الجنوب بمقتضى المادة الخمسين (50) منه، التي جاءت على النحو التالي:**" يلغى النظام الخاص بأقاليم الجنوب، وتصبح هذه الأقاليم عمالات[18]، وبعد مراجعة المجلس الجزائري يتم استصدار قانون يحدد الشروط التي بموجبها تجمع هذه الأقاليم كليا أو جزئيا في عمالات مستقلة أو دمجها في عمالات أخرى موجودة، أو في أخرى سيتم إحداثها. يلغى مرسوم 30 ديسمبر 1903، وتدمج ميزانية هذه الأقاليم في الميزانية الجزائرية"**مقترحا إعادة تنظيمها عن طريق دمجها في العمالات الشمالية للجزائر ضمن عمالة واحدة، وإدماج ميزانية هذه الأراضي في الميزانية العامة للجزائر، ولكن في واقع الأمر لم تجرأ أية حكومة لاحقة على تنفيذ هذا القانون واستمر هذا التنظيم الإداري لأراضي الجنوب إلى غاية سنة 1957 تاريخ صدور قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[19]، الذي كرّس قرار فصل أراضي الجنوب الجزائري عن شمالها وإعلانها كيان مستقل عن الجزائر وإلحاقها مباشرة بباريس، كما هيئ لها الإطار المؤسساتي لإدارته [20]..

ونتج من هذا القانون تقسيم صحراء الجزائر إلى عمالتين [21]، تضمنت عمالة الواحات عدة مراكز إدارية وهي سوف، وادي ريغ، ميزاب، الأغواط، ورقلة، شعانبة الغربية،

تديكيلت، الهقار والآجر، حيث كان أهالي عمالة الواحات مريدين للطريقة التيجانية، الشاذلية، القادرية، أما تديكلت والآجر فقد كان الأهالي موريدين للطريقة السنوسية، أما عمالة الساورة، فقد كانت مقسمة إداريا إلى عدة مراكز وهي وادي بشار، توات، القورارة، الرقيبات، أولاد سيدي الشيخ، المنيعة، والساورة، حيث كان سكانها خاضعون لتأثير الطريقة الزيانية، الطيبية، الشيخية والكرزازية، إضافة إلى تأثير جبهة التحرير الوطني، والدعاية المغربية من أجل ضم الإقليم إليه[22].

اتجه امتداد العمالتان جغرافيا نحو أقصى إفريقية جنوب الصحراء، حيث كان سكانها على اتصال مباشر ومتواصل مع سكان جنوب تونس، جنوب المغرب، وفزان في ليبيا، والنيجر، ومالي، وكان هؤلاء يشكلون مجموعات إثنية من عرب، وبربر، وتوبوس، والطوارق، فالعرب والبربر كانت لهم علاقات مع المغرب، والجزائر، وتونس، والمغرب، أما الرقيبات فكانت لهم علاقات مع مور المغرب الميريديونال بالصحراء الاسبانية ومع موريتانيا، أما طوارق الجزائر فكانت لهم علاقات واتصال مع طوارق مالي والنيجر،

3.ترسيم حدود الصحراء والأثر المترتبة عنها:

كانت الصحراء المحتلة مرتبطة بخمسة حدود دولية، مع المغرب، الأقاليم الإفريقية الإسبانية، وتونس، وليبيا والسودان[23]، وسيتم توضيحها فيما يلي:

كانت الحدود بين الجزائر والمغرب ثابتة في جهة واحدة فقط، انطلاقا من البحر المتوسط إلى فيقيق، بموجب معاهدة طنجة الموقعة بتاريخ 10 سبتمبر 1844، طبقا للمادة 5 منها والمتممة بمعاهدة لالا مغنية الموقعة في 18 مارس 1845والمحددة بوضوح للحدود بين وادي كيس إلى الثنية الساسي في المادة 03 منها، ومن فيقيق إلى وادي درعة، فقد جاءت الحدود في هذا المسار غامضة طبقا للمادة 6 من نفس المعاهدة، غير أنه في 20 أفريل و7 ماي 1902 تم التوقيع على اتفاقيات جمركية تطبيقا لنص المادة 4 من البروتوكول

الموقع في 1901، وفي سنة 1934 وطبقا لمقرر رئاسة مجلس الاتحاد الفرنسي، ألحقت تندوف بأراضي الجنوب الجزائري[24].

– ارتبطت حدود الصحراء الفرنسية مع مناطق النفوذ الاسباني في الصحراء، من ثلاثة جهات، ريو دو أورو أو وادي الذهب(Rio de Oro[25] أو ميناء فيلاسيسنيراVilla Cisnera، ومنطقة الساقية الحمراء[26]، وكاب بوجادور[27]ر Cap Bojador، وشمال المغرب في منطقة كاب جوبي(Cap Juby[28]،حيث تم تثبيت الحدود في شمال المغرب الاسبانيبموجب الاتفاقية الفرنسية الاسبانية الموقعة في 27 نوفمبر 1912، وباتجاه الجنوب تم تثبيت الحدود مع الصحراء الاسبانية بواسطة الاتفاق الفرنسي الاسباني الموقع في 3 أكتوبر 1904، وأخيرا، فإن الحدود بين موريتانيا وريو دو أورو تم تحديديها انطلاقا من كاب بلانCap Blanc إلى فور ترينكيFort Trinquet عن طريق أدرار طبقا لنص المعاهدة المؤرخة في 27 جوان1900[29].

– بالنسبة للحدود الصحراوية بين تونس وأقاليم الجنوب، فقد تم وضعها بواسطة نصين، وهما، اتفاق 1901الذي وضع المسار نحو بير رومانBir Roumaine، والبروتوكول المتعلق بالنظام العام تمت إضافته كملحق بالاتفاقية الفرنسية التونسية الموقعة في 3 جوان 1955، والمتممة بالاتفاق السابق لـ: بير رومان إلى حصن سانت Fort Saint[30].

– وضعت الحدود بين الصحراء الفرنسية وليبيا إثر الاتفاق المتعلق بوضع الحدود بين التشاد وليبيا، وعلى إثره تم عقد الاتفاق الفرنسي–البريطاني بتاريخ 14 جوان 1898، والاتفاق الفرنسي– التركي بتاريخ 10 ماي 1910[31]، واتفاق تيموTimmo والسودان المصري بالإعلان المؤرخ في 21 مارس 1899 وإضافته للمعاهدة الفرنسية– الانجليزية، المؤرخة في 14 جوان 1899 التي اعترفت بها ايطاليا وقبلت بأحكامها. هذه الحدود الجزائرية–الليبية، فصلت افريقية الفرنسية عن المملكة الليبية الجديدة، الأمر الذي طرح

مشاكل وأثار قلق في المستقبل، كما أكدت الاتفاقية الفرنسية–البريطانية، الموقعة بتاريخ 8 سبتمبر 1919 الحدود التي وقّع عليها سنة 1899[32].

– وضعت الحدود بين النيجر وأقاليم الجنوب الجزائري وليبيا بموجب الاتفاقية الفرنسية البريطانية الموقعة سنة 1919، والاتفاق الفرنسي الايطالي الموقع في نفس السنــة[33].

– وحدود الصحراء الفرنسية مع السودان أيضا وضعت عن طريق الإعلان الإضافي الفرنسي البريطاني الموقع بتاريخ 21 مارس 1899[34].

– بالنسبة للحدودبين الجزائر وافريقية الغربية الفرنسية فلا وجود لها، إلاّ الاتفاقية التي وقعت بالنيامي بتاريخ 20 جوان 1909 بين العقيد لابيرين، قائد إقليم الواحات الصحراوية، والعقيد فينيل venil، قائد العسكري لإقليم السينغال والنيجر الأعلى (الاتفاقية تممت بقرار 16 أوت 1911 الموقع من طرف رئيس مجلس الوزراء) حيث حدد خط مسار بين البلدين انطلاقا من واديتينزوتين[35].

كانت حدود الصحراء الفرنسية إلى غاية سنة 1956 واضحة مع الأقاليم الاسبانية والتونسية، بينما لم تكن كذلك مع السودان، وليبيا والمغرب[36]، الأمر الذي تمخض عنه مشاكل حالت دون وضع حدودا مضبوطة للصحراء.

نتج عن الإطار الحدودي « لمشروع فرنسا الصحراوي» مشكلة في غاية الصعوبة والتعقيد، لأن العسكريين والجيولوجيين تبنوا فكرة المسار الاقتصادي والمعيشي والاثني لأهالي الصحراء كمعيار للتقسيم والتنظيم الإداري والعسكري لأراضي الصحراء، وهذا الأسلوب فرضته ظروف الغزو والاحتلال الذي انطلق من ثلاثة قواعد عسكرية، كما سبق ذكره، وفرضه أيضا التنافس مع الدول ذات النفوذ في المناطق الحدودية[37].

أما على المستوى الداخلي، فقد أصبحت الحدود الشمالية للصحراء المحتلة فرنسيا منفصلة عن الجزائر وتابعة لدوائر: ترارزة، البراكنة، تيجيكجة، نيما، غوندام، تمبوكتو، غاو، تاهوا، غدامس، وبيلما، بوركو، انيدي، وتبستي، وتظهر مع الحدود الفرنسية السودانية،

وموريتانيا، باستثناء (دوائر كايدي وسليبابي) التي هي قسم من "دائرة الصحراء الفرنسية"، بالإضافة إلى أراضي السودان (غوف، أدرار، إيفوغاس)، والنيجر (عرق وتينيري)، والتشاد (التبستي)، فجغرافيا كانت الحدود متطابقة مع الجغرافية الطبيعية، وهي واضحة ومدرجة في القانون، لكن سلطة الاحتلال أرادت تقسيما مغايرا للطبيعة، تقسيما يحقق أهدافها الاستعمارية[38].

وبناء على هذا المخطط المنظم للصحراء ، تمكنت سلطة الاحتلال من الاستيلاء على رقعة جغرافية شاسعة تساوي مساحتها نصف أوربا عن طريق منظومة تشريعية، غير أن هذه الرقعة لم تكن منسجمة تماما مع الوحدة الإدارية، كونها خلقت تعقيدات قانونية شكلت محور المناقشات وشغلت البرلمانيون في الجمعية الجزائرية والاتحاد الفرنسي منذ الخمسينات من القرن العشرين إلى غاية سنة 1957، ففيما تكمن هذه العراقيل ؟

منذ سنة 1902 إلى غاية 1957، كانت الأراضي الصحراوية التي ضمت أراضي الجنوب الجزائري، أراضي إفريقية الغربية الفرنسية وإفريقية الاستوائية الفرنسية، خاضعة في تسييرها إلى حكام عامين ومجزئة بين الجزائر، دكار وبرازافيل، ومقسمة إداريا واستراتيجيا، لكن سياسيا كانت مجهولة، وعلى هذا الأساس، كانت " مشروع الصحراء الفرنسية" تابعة إلى ثلاثة وزارات، وهي وزارة المستعمرات وتضم النيجر، مالي، موريتانيا والتشاد، أما وزارة الداخلية تضم الجزائر، وإلى جانب ذلك تقع الأراضي الصحراوية لسلطة ثلاثة (03) حكومات عامة، ووزارة الشؤون الخارجية تقوم بتسيير المغرب وتونس باعتبارهما محميات[39].

مارست هذه القيادة سلطتها على هذا الفضاء انطلاقا من حدود موريتانيا، السودان، بامبا، غاو بالنيجر، ودائرة أغاديس، بيلما وزوار بالتبستي، وكانت خاضعة لقيادة عابرة للصحراء، انتهت مع انتهاء الظروف الاستثنائية التي كانت سببا في إنشائها[40].

كان تسيير أراضي الجنوب الجزائري متباين، من جهة تابعة إلى وزارة المستعمرات حيث شملت التشاد، النيجر، السودان، وموريتانيا، ومن جهة أخرى كانت تابعة لهيئة شؤون الأنديجينا المسؤولة عن التنظيم العسكري، وهذا التنظيم خلق وحدة جغرافية غير منسجمة مع

الوحدة الإدارية التي ضمت ثلاثة صحاري، وهي صحراء الجزائر، وصحراء إفريقية الغربية الفرنسية التي ضمت الأراضي الصحراوية لموريتانيا، والسودان والنيجر، وصحراء افريقية الاستوائية الفرنسية التي شملت الأراضي الصحراوية للتشاد، وممّا زاد الوضعية أكثر تعقيدا، وجود التشريعات المتعلقة بالمناجم، والضرائب، والجمارك، في كل منطقة من هذه المناطق مع تداخل مصالح الشركات المتنافسة بها[41].

ونظرا لتشتت الأقاليم الصحراوية وتباين الأطراف المكلفة بضمان أمنها العسكري، وازدواجية في تنظيمها الإداري والعسكري، صعبت مسألة توحيدها ووضعها تحت سلطة إدارية وسياسية موحدة[42]، وهكذا ظل هذا التنظيم ساري المفعول في هذه الأراضي إلى غاية سنة 1957 تاريخ صدور قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[43].

لقد شكلت فكرة جمع أراضي الصحراء الفرنسية ووضعها تحت مسؤولية سلطة موحدة رهان استراتيجي منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين[44].وخاصة لما عرقلت بشأنها المفاوضات الجزائرية الفرنسية فيما يخص تقرير المصير وجعلت مبدأ فصل صحراء الجزائر بشمالها شرطا للتفاوض والمناورة الأمر الذي دفع بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى إعادة هيكلة الولاية التاريخية السادسة وفتح جبهات على الحدود الصحراوية الجزائرية–الليبية، وعلى الحدود الجزائرية–المالية من أجل ضرب المنشآت البترولية الفرنسية، أما فيما يخص النشاط الدبلوماسي فلم تفوت الحكومة المؤقتة أية فرصة للمشاركة في المحافل الدولية من أجل كشف وفضح الاستراتيجية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

4. خاتمة:

بنيت السياسة الفرنسية في الصحراء على أساس الفصلوالمناورات من أجل تحقيق مشروع الفصلبهدف الاحتفاظ بالصحراء، بحيث تقرر عقد مؤتمر دولي بفرنسا حول الصحراء، ودعيت الدول الإفريقية إلى حضوره، الأمر الذي شكّل خطرا حقيقيا على نضال الشعب الجزائري وقيادته، فقامت الحكومة المؤقتة بانتهاج سياسة مضادة من أجل إحباط المناورة الفرنسية.

خلقت هذه سياسة وضعا صعبا بالنسبة للحكومة المؤقتة التي عملت بدورها على بلورة سياسة معاكسة من اجل إحباط مناورات ومؤامرات ديغول الهادفة إلى فصل صحراء الجزائر عن شمالها، غير أن النشاط الدبلوماسي الحثيث وتصعيد العمل العسكري لجيش التحرير كان له تأثير ايجابي في مواقف بعض القادة الأفارقة خاصة منهم موديبو كيتا في مالي وموريتانيا، وبفضل الموقف المغربي تشكّل الحاجز الحقيقي أمام فرنسا بمنعها من تأميم الصحراء ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لفرنسا وأروبا.

5. قائمة المراجع:

[1]– القس شارل دو فوكو: ولد في 15 سبتمبر 1858 بمدينة ستراسبورغ بفرنسا، وفي سنة 1878 التحق بمدرسة سومير Saumur للخيالة، ومن ثم أرسل إلى الجزائر سنة 1880 ضمن فرقة عسكرية. استقال من الخدمة العسكرية، ليتفرغ لخدمة المسيحية في الجزائر. استقر في الصحراء الجزائرية منذ 09 جوان 1901 الى غاية سنة 1916 تاريخ مقتله بتامنغست بأمر من الحركة السنوسية. ترك عدة مؤلفات، من أهمها: كتاب "لغة تيفيناغ"، وقاموس فرنسي–ترقي، نشر في مجلدين، وغيرها. **أنظر**: عميراوي أحميدة وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009، صص 111- 114.

[2]-Daniel STRASSER, Réalités et Promesses Sahariennes (Aspects Juridiques et Economiques de la Mise en Valeur

mer, -Industrielles du Sahara Français), Encyclopédie d'Outre ،Paris 1956, pp 14-15.

(3) –محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون (1960–1961)، تر: علي الخش، مر: محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص 224– 299.

(4)–عبد المجيد شيخي، «الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال»، *الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر*، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر العاصمة، 1998، ص 220.

(5)-René VALET, Le Sahara algérien, étude de l'organisation administrative, financières et juridique des territoires du sud, Alger, imp, la typo-litho, 1927, p 33 et 81-91.

(6) - Yaël KOUZMINE ET ALI, « Etapes de la Structuration Convoitises Economiques, Projets Politiques et Aménagements des Territoires », article, In : *Annales de Géographie*, n° 670, 2009, p 669.

(7)-René VALET,Op.cit ; pp 12-14.

(8)- Bruno VERLET, Le Sahara, presses universitaires de France, paris, revue n°766, 1959, p 56.

(9)– محمد بجاوي، المرجع السابق، ص ص 301– 314.

(10)-André BOURGEOT,«Sahara: Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Niger)», In *Revue Naqd*, La nouvelle donne géostratégique, Revue d'Etudes et de Critique Sociale, Algérie, n°31, éditée par la société d'édition et d'animation scientifique et culturelle SARL, Algérie, 2013, p 171-172.

(11)– محمد بجاوي، المرجع السابق،ص 314.

(12) – للإشارة، فإن الكاتب ذكر المجموعات السكانية على أساس لون البشرة مستعملا مصطلح البيض والسود، وهذا الوصف في تقديري يوحي بنظرة عنصرية استعمارية هدفها التفرقة بين سكان الصحراء على أساس لون بشرتهم، لذلك فقد تحفظت من استعمالها.

(13)-Max MARCHAND, Le Sahara, Sa géographie et son histoire, ses perspectives industrielles, son organisation administrative, éditions L.Fouque, Oran 1957, pp45-46.

(14) -André BOURGEOT, Op cit ; p p 161- 170.

(15)–القائد لا بيرين فرانسوا آنري: جنرال فرنسي، ورفيق القس شارل دو فوكو، شاركتحت قيادة جوفر Joffre في حملات في الجنوب الوهراني والسودان. قادالإقليمالعسكري للواحات، وانشأ الفرق الصحراوية الأولى بين 1902–1910. تم استدعائه إلى شمال إفريقية من طرف القائد ليوطي بعد الحرب العالمية الأولى، فقاد الأقاليم الصحراوية بين 1917–1919. توفي في حادث سقوط طائرة بين الجزائر وافريقية السوداء. **أنظر**:

Le petit Robert : ***Dictionnaire Universel des noms propres,*** 3eme édition, Paris, 1977, p 1042.

(16)-André BOURGEOT, Op. cit; p 170.

(17)-Ibid, p 170.

(18)–وقد ظهرت العمالةسنة 1848 بعد صدور قرار 4 مارس 1848، الذي ينص بتقسيم التراب الجزائري الى ثلاث عمالات(Department) ، وهيالإجراءات الإدارية المعمول بها في فرنسا، كما نص ايضا على دمج الجزائر في البلاد الأم، وجعلها جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، بعدما أخضع مرسوم 22 جويلية 1834الجزائر سياسيا وإداريا وعسكريا

لوزارة الحربية بباريس، وفي 15 أفريل 1845، صدر مرسوم ملكي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث مقاطعات (Arrondissement) تتألف مما يلي:**أقاليم مدنية Territoires civils**: وهي تلك الأقاليم التي تقيم فيها الجالية الأوروبية، وتشمل المدن والقرى الساحلية وتخضع للإدارة المدنية، و**أقاليم عربية Territoires Arabes**: وهي الأقاليم التي لم يدخلها الأوروبيون بعد، وتخضع للإدارة العسكرية، و**أقاليم مختلطة Territoires mixtes**: وهي الأقاليم التي يقل فيها العنصر الأوروبي، فيخضع الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري. أنظر:

COLLOTClaude : Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 -1862), Paris, Edition du G.N.R.S. Alger, O.P.U, 1987, p p 7-9.

(19)– محمد بن دارة، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1952–1962)** ، رسالة الماجستير، تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، إشراف د/جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر2، جوان 1998–1999، ص 17. غير منشورة.

(20)– محمد قنطاري،«**استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**»، ***الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر***، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر العاصمة، 1998، ص 159.

(21)ليلتيتة ، "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل"، قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، ***مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية***، المجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، (14 أوت 2015)، ص 193.

(22)نفسه، ص ص 194– 196.

(23)-STRASSER Daniel, Réalités et Promesses Sahariennes (Aspects Juridiques et Economiques de la Mise en Valeur Industrielles du Sahara Français), Encyclopédie d'Outre-mer, Paris، 1956,p 28.

(24)-Ibid, pp 28-29.

(25)– وادي الذهبو الذي يتدفق في شمال المغرب وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط في ميناء مليلية الاسباني..

(26)–هو أحد إقليمي الصحراء الغربية، (وادي الذهب و الساقية الحمراء) ، وتقريبا تمثل ثلث مساحتها، اسمها يأتي من الممر المائي الذي يمر في مدينة العيون.

(27)– رأس بوجادور عبارة عن رأس على الساحل الشمالي للصحراء الغربية.

(28)– **رأس جوبي** هو رأس يقع في الشمال الغربي من ساحل المحيط الأطلسي من أفريقيا، جنوب المغرب، قبالة جزر الكناري، ويعرف ايضا باسم مدينة طرفاية.

(29)-Ibid, p 30.

(30)-Daniel STRASSER, op. cit; p 30.

(31)-Léon LEHURAUX, **Documents politiques, économiques et sociaux, considérations sur le Sahara,*Encyclopédie Mensuelle d'Outre-mer***, Document n°6, Mars 1952, éditions de l'Union Français, Paris, p 03.

(32)-Ibid; p 31.

(33)– بناء على التوصية لجمعية الأمم المتحدة، المؤرخة في 15 سبتمبر 1950«أوصت الجمعية العامة أن حدود ليبيا مع الأراضي الفرنسية، طالما لم يتم تحديدها بواسطة ترتيبات دولية، تم تحديدها عند حصول ليبيا على استقلالها عنطريق المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الفرنسية..».**أنظر**: Daniel STRASSER, Op. cit; p31

30 Daniel STRASSER, Op. cit; p -)34(.
Ibid, p 32.-)35(
(36)-Daniel STRASSER, Op. cit; p 32.
(37)- Ibid, p 197.
(38) –Ibid, p 180.
(39)-Daniel STRASSER, Op. cit; p 180.
(40)-Pierre CORNET, **Sahara, terre de demain, Paris, Nouvelles Editions Latines**, 1986, p 222.

(41)-J.M. DE LATTRE, «**Clé de Voute de l'Ensemble de l'Eurafricain Français** », in: ***Politique Etrangère***, n°4-1957-22e année, pp 345-389.

(42)-André BOURGEOT، Op. cit; p 173.
(43)-Ibid, p 173.
(44)-J.M. DE LATTRE, Op. cit; p 360.